

مشروع مقترن استراتيجية لتطوير القطاع الرياضي في العراق

اقتصاديات الرياضة

(الاستثمار ، الخصخصة ، السياحة الرياضية)

ا.د خالد اسودة نايف - جامعة المثنى - كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

ا.د محمد عبد الرضا كريم - جامعة ميسان - كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

ا.د فراس كسوب راشد جامعة الكوفة - كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

مقدمة

يتطلب تطوير الرياضة العراقية وفقاً للعلم والتخطيط الاستراتيجي في الوقت الحاضر وضع إستراتيجية كاملة للرياضة من خلال دراسة تقويمية متكاملة تقوم على عدد من الأسس نجملها فيما يلي:

- | | |
|--------------------------------|-------------------|
| أين نحن الأن؟ | • اولاًً أين: |
| إلى أين نريد ان نصل؟ | • ثانياً إلى أين: |
| كيف نصل لذلك الهدف؟ | • ثالثاً كيف: |
| من يقود الفريق للوصول للهدف؟ | • رابعاً من: |
| متى نصل للهدف — الخطة الزمنية؟ | • خامساً متى: |

أولاًً أين: اين نحن الان؟ تحليل الأمر الواقع

١ — اين نحن الان؟! ما هو موقف الرياضة العراقية الحالي؟!

— موقف منظومة اداره صناعه الرياضة
— موقف اقتصاديات الرياضة .

٢ — دور الجهات المسؤولة عن الرياضة العراقية

— وزارة الشباب والرياضة

— لجنة الشباب والرياضة في مجلس النواب

— اللجنة الأولمبية

— الإتحادات الرياضية

— نقابة المهن الرياضية

— كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة

— وزارة التعليم العالي — الاتحاد العراقي للرياضة الجامعية

— وزارة التربية

ثانياً إلى أين : إلى أين نريد ان نصل؟

— اين نريد ان نكون من خلال الاستراتيجية المقترحة ٢٠٣٠

— مستقبل الرياضة

— الرؤية العامة للرياضة

— الاهداف المطلوب وضعها

— العوائد الاقتصادية الاستثمار والشخصية والسياحة الرياضية (اقتصاديات الرياضة)

ثالثاً كيف : كيف نصل لذلك الهدف؟

١ — دراسة وتحليل الإستراتيجيات المماثلة . مثل:

اليابان — السعودية — انكلترا - الإمارات — قطر - الكويت - روسيا

٢ — اختيار عدد من المتخصصين وفقاً لأسس مقتنه لصياغة تلك الأستراتيجية في صوره لجنة متخصصة لها كافة الصلاحيات (إستراتيجية تفصيلية) (أفكار جديدة — عقول جديدة — أحالم طموحة مستقبلية وقابلة للتحقيق)

٣ — تطوير منظومة إدارة صناعة الرياضة (اقتصاديات الرياضة) :

— تعزيز دور العلم الحديث

— تطوير مفاهيم الدارة الرياضية وفقاً للمفاهيم العالمية

— إنشاء مركز ابحاث رياضي مركزي متتطور

— تأهيل الكوادر العاملة في كافة ارجاء منظومة اقتصاديات الرياضة

٤ — تطوير منظومة اقتصاديات الرياضة

— العوائد الاستثمارية من الرياضة

— وضع اسس للاستثمار الموجه

- وضع اسس الشخصية الرياضية

- وضع اسس السياحة الرياضية

— اسس منظومة التمويل في صناعة الرياضة

رابعاً من : من يقود الفريق للوصول للهدف؟

اساتذة كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة ، خبرات عملية ، خبرات متراكمة و دولية

خامساً متى: متى نصل للهدف — الخطه الزمنية؟

سوف نحاول تسليط الضوء في هذه الاستراتيجية المقترحة على تعزيز مساهمة الرياضة في الاقتصاد العراقي ، وذلك من خلال اقتراح إنشاء مجلساً للأعمال الرياضية لوضع استراتيجية أعمال جديدة تساعد في دعم النمو وتحسين الوصول إلى التمويل وتطوير المهارات في قطاع الرياضة .

الأثر الاقتصادي للرياضة

من الأهمية بمكان أن نعمل على تعظيم الأثر الاقتصادي للرياضة فقد ساهمت الرياضة في دعم الكثير من اقتصاديات الدول . وهنا يجب أن نعمل على تعظيم الأثر الاقتصادي للرياضة لتكون داعم للإقتصاد العراقي من خلال الاستثمار والشخصية والسياحة الرياضية وتفعيل اقتصاديات السوق الرياضية و التوسيع في استضافة وتنظيم الفعاليات الرياضية العالمية هذا إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية الرياضية

الاستدامة المالية :

ظلت المؤسسات الرياضية على إختلاف أنواعها على مدار السنوات الماضية تعتمد على التمويل الحكومي والإعانت التي تحصل عليها من وزارة الشباب والرياضة وهذا الأمر يستحيل معه التطور ومواكبة متطلبات العصر والرياضة ، ومن ثم فإنه يتبع أن يكون هناك سياسة مالية جديدة في جميع المؤسسات والهيئات الرياضية بأن تبحث فيها عن مصادر للتمويل تضمن لها الإستدامة المالية وتساعدها في تحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها.

تنوع التمويل

من الأهمية بمكان أن تسعى جميع المؤسسات الرياضية إلى تنويع مصادر ، ولما似ما التمويل الحكومي وان تعتمد على مصادر متنوعة من رعاية وحقوق بيع وإعلام، بالإضافة إلى العمل على استثمار منشآتها الرياضية في غير أوقات الممارسة الرياضية بغرض توفير مصادر مالية . والعمل على تحقيق نوع من الشراكة المتميزة مع القطاع الخاص والعمل على خصخصة اللاندية الرياضية وتنشيط السياحة الرياضية .

يمكن ان تكون في المراحل الاولى لتنفيذ هذه الاستراتيجية ان تعتمد المؤسسات الرياضية والشبابية المختلفة أنواع التمويل المختلط بين التمويل الحكومي والتمويل الذاتي بما يحقق استدامة التمويل لتلك

المنظمات ويكون استمرار التمويل الحكومي لبعض الهيئات ولا تتخلى الحكومة عن دورها في دعم تلك الهيئات أو المؤسسات ويجب أن تتخذ الدولة مجموعة من التدابير من خلال التشريعات واللوائح المنظمة للعمل الرياضي بالشكل الذي يحفز الهيئات الداعمة والقطاع الخاص من توجيهه أنشطتها نحو الإستثمار والشخصية والسياحة في المجال الرياضي.

الحوافز الضريبية

يجب أن تعمل وزارة الشباب والرياضة بالتعاون وزارة المالية على أن تقترح بعض التشريعات أو اللوائح التي تعمل على توفير تسهيلات ضريبية للراغبين في الإستثمار بال المجال الرياضي بالشكل الذي يكون محفزاً لتلك الهيئات والشركات على الإستثمار بالمنظومة الرياضية بشكل عام ويساهم على الإرتقاء الرياضة في العراق، ولنا في تجارب كثيرة عربياً مثل دولة الإمارات وال السعودية وقطر وعالمياً مثل الإستثمار والشخصية في بريطانيا وروسيا والبرازيل وإيطاليا وإسبانيا ، فيما حققه تلك الدول من نجاحات في عالم الإستثمار والشخصية الرياضية بالشكل الذي انعكس ايجابياً على الاقتصاد الوطني وكذلك السياحة .

دخل مباريات كرة القدم الإيطالية فقد أحلت المركز الثاني من مداخلات الاقتصاد الوطني الإيطالي والاسباني وفي اليابان كانت القيمة الإجمالية الإنتاجية الرياضة مليار ين ياباني محلتة المركز الخامس في الاقتصاد الوطني الياباني يدعم الاستثمار الرياضي في السعودية الناتج الإجمالي المحلي بـ ١%، متوقعة أن يصل إلى ٨% خلال ٢٠٣٠.

الرعاية الرياضية

ظل سوق الرعاية الرياضية لسنوات طويلة محصور على كرة القدم و التي تعتمد على درجة كبيرة من الجماهير والشعبية وهذا أمراً منطقياً لأن الرعاية يسعوا وراء سوق كبير لعرض منتجاتهم أو ان ترتبط علامتهم التجارية بالرياضة الأكثر شعبية ، هناك العديد من الرياضات التي تحقق إنجازات على كافة المستويات العالمية ولم تحظى بالرعاية والدعم الكافي من المستثمرين ومن ثم فإنه يتبعين أن يكون هناك فكر جديد نحو البحث عن أسواق جديدة للرعاية خاصة الألعاب الرياضية وهو ما يشكل نوع من الدعم لتلك الرياضات (ونقصد هنا اللعب الفردية)

شخصية الأندية الرياضية حلم إن تتحقق، سيكون اللبنة الأولى في طريق إصلاح الرياضة في البلد ان مقترح شخصية الأندية سيكون إحدى الطرق التي لا بد منها لإنقاذ الرياضة من الضياع فالدولة بحاجة إلى شخصية الأندية الرياضية على غرار ما هو معمول به في الدول الأوروبية واليابان والصين وأميركا وبعض الدول العربية .

الشخصية رياضيا هي باختصار تحويل الاندية من مؤسسات حكومية الى شركات متخصصة واستثمارية ويلكها مستثمرون ان تقوم الحكومة بفتح مزاد علني ومناقصات وتقوم بعملية بيع الاندية الى المستثمرين الراغبين في شراء تلك الاندية المعروضة حتى لو كانت طريقة تسديد الاموال عن طريق دفعات وهكذا لن تخسر الدولة شيء من جراء بيع الاندية بل سيكون لها مورد مالي من الرياضة .. تقوم هي بإعادتها لتمويل البطولات التي يشترك فيها المنتخبات الوطنية والبطولات الخارجية وهذا تكون الاموال دائمة تأخذ الدولة الاموال من الاندية ثم تمول المنتخبات الوطنية وهذا.

• ماذا يعني بخصوصية الاندية الرياضية العراقية ؟

أتاحه الفرصة للقطاع الخاص بالترخيص لإنشاء شركات مساهمة بغرض تأسيس أندية رياضية بخصوصية نسبة من رأس المال للمؤسسين، ويُطرح الباقي للاكتتاب العام للجميع من العراقيين ، على أن تقوم الدولة بتوفير قيمة إيجاريه رمزية يحددها الوزير المختص، وذلك لتخفيض الأعباء المالية على الدولة في هذا المجال. أما بالنسبة للأندية الموجودة حالياً فلها الحق في التحول إلى شركات مساهمة بالشروط والضوابط نفسها، على أن يتم تقييم مبانيها وأصولها الثابتة، وتُسدد تلك القيمة إلى الدولة على أقساط دورية خلال مدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة بعد إعطائها فترة سماح مدتها خمس سنوات قبل بدء السداد الفوري. ثم يسن القانون على أنه «لا تنشأ أي أندية رياضية في العراق إلا عن طريق شركة مساهمة»

لماذا الشخصية الرياضية في العراق :

بعد العراق من الدول العربية والآسيوية المتقدمة في مجال الحضور الجماهيري لمباريات الدوري لديها، وهذا الأمر يجب أن يدفع مستثمرين كثر لسباق الشخصية في حال تم الاتفاق عليها وإقرارها، وقد يدفع برؤوس الأموال من خارج البلد للاستثمار، وأيضاً ستظهر أندية جديدة برؤوس أموال ضخمة كما حصل في مصر والجزائر والسعودية والإمارات وقطر وغيرها، ما يعزز من فرص

التنافس ويدفع بالمستثمرين للتعاقد مع مدربين أجانب على سوية فنية عالية، وكذلك مع لاعبين محترفين أقلها من الصف الثاني بدلًا من أولئك الذين نجدهم حالياً في دورينا وهم بالكاد يعرفهم جمهور بلدانهم، وهذا يعود بالفائدة الفنية على لاعبي الأندية الذين سيمثلون المنتخبات الوطنية، كما أن دخول المستثمرين قد يجعل من ملاعبنا أفضل في حال تم الاتفاق بينهم وبين القيادة الرياضية وأعطيت لهم مساحة كبيرة للعمل بعيداً عن التدخلات وغيرها. طبعاً ناهيك عن أمور أخرى قد تعود بالفائدة على الأندية والاتحاد بشكل عام، لأن تمنح حقوق البث الإلكتروني والتلفزيوني للمستثمرين بعائد مالي أفضل مما يعطى للمحليين

لماذا خصصة قطاع الرياضة؟

أولاً: تخفيض الأعباء المالية عن الدولة ، و اختيار مجالس إدارة على كفاءة عالية من المهنة لأن القطاع الخاص سيحرص على اختيار الأكفاء لإدارة استثماراته وجعل النادي في أفضل حالاته، حيث ستختفي المسوبيات في هذه الأندية، وتطوير المنشأة الرياضية الحالية وزيادتها مستقبلاً ما يسهم في زيادة فرص ممارسة الرياضة للجميع.

ثانياً: اكتشاف مواهب رياضية جديدة بأعداد كبيرة باستمرار، ما يصب في مصلحة المنتخبات الوطنية التي تمثلها.

ثالثاً: فتح المجال بشكل أوسع للإعلام الرياضي التجاري نتيجة لارتفاع المستوى الفني للتنافس الذي سينشأ عن طريق الخصخصة. وقد تتجه بعض الأندية لفتح فنوات رياضية خاصة تعبر عما يقدمه كل نادٍ، وسيظهر ما يمكن تسميته «صناعة الرياضة».

• لماذا تثق بالقطاع الخاص كبديل ناجح في هذا الملف؟

لأنه سيدير المنظومة بمنطق استثماري واقتصادي، وليس من باب تأدية الواجب ما يعني انه لا مجال للتهاون أو المسوبية ، لأن هدفه هو الارتقاء بالمستوى الفني من أجل زيادة الربح، لذلك فإنه سيوفر الظروف الملائمة للنجاح والارتقاء بمستوى الأندية إدارياً وفنرياً. وهذا سينشأ عنه جو تنافسي بين الأندية يكون منتجه النهائي أبطالاً رياضيين يعززون من قيمة الرياضة ويشعرون النشء الصاعد على الاهتمام بها، وستفرز لنا هذه المنظومة بالأخير منتخبات وطنية قوية قادرة على رفع اسم العراق عالياً في

المحافل الدولية، وهو الأمل المنشود لكل مواطن ان تعود الرياضة العراقية الى منصات التتويج. ثم ان القطاع الخاص ليس لديه خيار سوى النجاح، لأن غير ذلك يعني ضياع رأس المال.

رأي قانوني:

من الناحية القانونية يحتاج هذا الأمر إلى إجراءات قانونية غير معقدة كون الأندية تتبع حالياً لوزارة الشباب والرياضة أي أنها أندية حكومية وتخصيصها أو جعلها تتبع لشركات خاصة ممكن وذلك وفق قوانين وشروط خاصة، وهي خطوة مهمة وإيجابية ولها فوائد كثيرة تؤثر إيجابياً على الرياضة العراقية من خلال تشرع قانون الخصخصة في المجال الرياضي .

فهل سيأتي اليوم الذي نرى فيه مستثمراً قطرياً أو سعودياً أو إماراتياً أو أوروباً في رياضتنا يشتري أندية الزوراء أو الطلبة أو غيرهم، وهل سنرى أندية جديدة يمؤسسها مستثمرون ينافسونا في دوري الدرجة الثانية ومنها للأولى وصولاً للممتازة؟، كل شيء ممكن نحتاج فقط إلى الخطوة الأولى لأن طريق ألف ميل يبدأ بخطوة.

• فلسفة النموذج المقترن لتنشيط السياحة الرياضية

يتوقف تنشيط السياحة الرياضية على الترويج للمقومات السياحية والبطولات الرياضية في العراق وذلك لجذب السائحين من داخل العراق وخارجه لزيارة مقاصد السياحة الرياضية المختلفة ، ويعتمد ذلك على الاتصالات التسويقية المتبعة ووسائل الإعلان والدعائية والنشر المختلفة لبناء صورة ذهنية جيدة عن الخدمات السياحية المتاحة والأنشطة الرياضية المنظمة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال مهارات القائم بالاتصال والعلاقات العامة لإقناع السائحين وتشجيع المستثمرين والشركات الراعية علي الاستثمار في مجال السياحة الرياضية .

• رسالة النموذج المقترن لتنشيط السياحة الرياضية

تعمل وزارتي الشباب والرياضة والسياحة علي زيادة الطلب السياحي لامتيازات السياحة الرياضية وأنشطتها المختلفة وفق إجراءات تسويقية محددة من خلال عناصر المزيج الترويجي المتعددة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة وتنشيط السياحة الرياضية في العراق

• الأهداف الإستراتيجية للنموذج المقترن لتنشيط السياحة الرياضية

يهدف النموذج المقترن إلى الأهداف الإستراتيجية التالية :

- تتمية صناعة السياحة الرياضية وجذب المزيد من السائحين لرفع مستوى الاقتصاد الوطني.
- إبراز المقومات السياحية وأماكن السياحة الرياضية المتعددة في العراق
- تشجيع المستثمرين والشركات الراعية للاستثمار في مجال السياحة الرياضية .
- الاهتمام بتدريب الكوادر البشرية (فنياً - إدارياً) في مجال السياحة الرياضية .
- ترسیخ التسويق السياحي من خلال المعارض والمؤتمرات والمشاركة في تنظيم الأحداث الرياضية
- وضع قوانين وتشريعات تضمن جذب الاستثمارات في مجال السياحة الرياضية وحمايتها .
- تهيئة المناخ اللازم لزيارة مقاصد السياحة الرياضية والاشتراك في البطولات والأنشطة الرياضية المختلفة.

آليات تطبيق النموذج المقترن لتنشيط السياحة الرياضية

الآلية الأولى : - الإعلان والتسويق المباشر لتنشيط السياحة الرياضية

الآلية الثانية : - الاتصال الشخصي لتنشيط السياحة الرياضية .

الآلية الثالثة : - ترويج المبيعات لتنشيط السياحة الرياضية

الآلية الرابعة: - الدعاية والنشر لتنشيط السياحة الرياضية

الآلية الخامسة : - العلاقات العامة لتنشيط السياحة الرياضية

الآلية السادسة : - الرعاية التجارية لتنشيط السياحة الرياضية

متطلبات تطبيق النموذج المقترن لتنشيط السياحة الرياضية

- ١- الدعم المالي وتحديد الموارد بما يحقق تتمية السياحة الرياضية .
- ٢- سن قوانين وتشريعات تشجع المستثمرين والشركات الراعية للاستثمار في مجال السياحة الرياضية .
- ٣- التقويم المستمر للبنية التحتية للمنشآت الرياضية وتطويرها والاستفادة العملية من هذا التقويم لجذب السائحين الرياضيين .
- ٤- مواجهة المشكلات الخاصة بالسياحة الرياضية واقتراح الحلول المناسبة لها .
- ٥- تحسين مستوى جودة الخدمة المقدمة للسائحين الرياضيين أثناء الحدث الرياضي .
- ٦- توفير كوادر بشرية مدربة وعلى درجة عالية من الكفاءة للعمل في مجال السياحة الرياضية

تطبيق الحكومة في المجال الرياضي:

لتطبيق الحكومة بما تتضمنه من خلال تشجيع الشفافية المالية حيث يعد مصطلح الحكومة من المصطلحات الإدارية الحديثة الذي يطلق عليه أيضاً الإدارة الرشيدة ، اذا يعبر عن الطرق والأساليب

والآليات والإجراءات والنظم والقرارات التي تضمن تفعيل مبادئ الإستقلال والنزاهة والشفافية والإنصباط والمساءلة والعدالة من الأهمية بمكان أن يكون هناك نظرة جديدة لمفهوم حوكمة المؤسسات الرياضية نظراً لما تحققه من مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية التي يعتمد عليها جميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة الرياضية. حيث أن عملية جذب رؤوس الأموال للإستثمار بالمجال الرياضي عملية محفوفة بالصعوبة ، بسبب الأزمات الإدارية والمالية التي تواجه المؤسسات الرياضية على اختلاف أنواعها وهذا يتطلب الإثبات للمستثمر أن المؤسسة الرياضية العراقية تدار وفق ممارسات الأعمال السليمة التي تقلل إلى أدنى حد من احتمالات الفساد وسوء الإدارة ومن هنا جاءت أهمية الحوكمة في كونها من أهم العمليات الضرورية اللازمة لحسن عمل المؤسسات الرياضية وتأكيد نزاهة الإدارة فيها وكذلك للوفاء بالإلتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق تلك المؤسسات لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم كما أنها تعد أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة المؤسسات الرياضية بأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية أموال المستثمرين فتطبيق مبادئ الحوكمة يمكن المؤسسات الرياضية بتفعيل أدائها ويسمح بتحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

- تحقيق الشفافية المطلوبة لبقاء المؤسسات وتمكينها من القيام الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية
- مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية.
- زيادة الثقة والمصداقية في تعاملات المؤسسات التي تطبق معايير وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها ومن تم جذب الاستثمارات الحوكمة .

والحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد ، إذ تعمل على جذب المستثمرين ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل جذب المستثمرين للإستثمار في المجال الرياضي.

مدونة الحوكمة الرياضية

من الأهمية بمكان أن نعمل على صياغة مدونة للحكومة الرياضية وذلك من خلال العمل على إصدار قانون **للحوكمة الرياضية** حتى يعمل على توزيع وتعزيز لمكانة الرياضة العراقية استثمارية المؤسسات بين مختلف وجعلها بيئة جاذبة للإستثمار كنتيجة لثقة المستثمرين في المعاملات المالية

تشكيل الكيانات المستحدثة في الاستراتيجية

الكيان	التشكيل	المهمة
مجلس الاعمال الرياضية	<ul style="list-style-type: none"> وزير الشباب والرياضة وزير المالية وزير السياحة اساتذة التربية الرياضية من لهم دراسات علمية في مجال اقتصاديات الرياضة والادارة الرياضية ممثلين لرجال الاعمال المهتمين بالرياضة خبراء ومستشارين عراقيين واجانب من لهم باع في مجال الاستثمار الرياضي والشخصية والسياحة 	<ul style="list-style-type: none"> وضع استراتيجية اعمال جديدة تساعد في دعم النمو وتحسين الوصول الى التمويل وتطوير المهارات في قطاع الرياضة . وضع خريطة للاستثمار الرياضي في العراق وضع خريطة للشخصية الرياضية في العراق وضع خريطة لتشييد السياحة في العراق ادارة الاقتصاد الرياضي العراقي التخطيط لمستقبل الاقتصاد الرياضي العراقي حتى يأخذ مكانه في ان يكون داعماً رئيسياً للاقتصاد العراقي
المجلس الرياضي الاستشاري	<ul style="list-style-type: none"> وزير الشباب والرياضة رئيس لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب 	<ul style="list-style-type: none"> التشاور واقتراح الخطط والمشروعات المركزية صياغة الخطط العامة للرياضة

<ul style="list-style-type: none"> العراقية على مستوى الهوائية تحقيق توجهات الدولة في اطار رؤيتها لتطوير الواقع الرياضي 	<ul style="list-style-type: none"> • اساتذة التربية البدنية وعلوم الرياضة بتخصص الادارة الرياضية • رئيس اللجنة الاولمبية العراقية • رئيس اللجنة البارالمبية العراقية • رؤساء الاتحادات الرياضية 	
---	---	--

نموذج الخطة التنفيذية

اسم المشروع	بيان محفزة على الاستثمار والشخصية وتنشيط السياحة في المجال الرياضي
الهدف من المشروع	العمل على توفير بيئة محفزة على الاستثمار والشخصية والسياحة في المجال الرياضي ونطوير فرص عمل واستقطاب الشباب
الفئة المستهدفة	رجال الاعمال العراقيين والاجانب
البرنامج الزمني	يتم عمل الاصلاحات التشريعية المرتبطة بالاستثمار والشخصية والسياحة الرياضية على مدار العام ٢٠٢٣
الإجراءات التنفيذية	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على صياغة واقرار قانون ينظم الاستثمار الرياضي والشخصية والسياحة في العراق (تشريع قانون الاستثمار الرياضي والشخصية والسياحة الرياضية). - العمل على صياغة واقرار الحوكمة في المجال الرياضي.
القائم على التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> - مجلس الاعمال الرياضية. - المجلس الاستشاري الرياضي - وزارة الشباب والرياضة - لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب
التقييم	<ul style="list-style-type: none"> تقييم مدى القدرة على تحقيق محفزات للإستثمار في المجال الرياضي تقييم مدى تحقيق الشخصية في المجال الرياضي تقييم مدى القدرة على تنشيط السياحة الرياضية تقييم مدى القدرة على استقطاب الشباب
اسم المشروع	الاستدامة المالية للمؤسسات الرياضية

مساعدة المؤسسات الرياضية المختلفة على تحقيق الاستدامة المالية.	الهدف من المشروع
كافة المؤسسات الرياضية العراقية	الفئة المستهدفة
على مدار العمر الزمني للإستراتيجية	البرنامج الزمني
<ul style="list-style-type: none"> - تنوع التمويل للمؤسسات الرياضية. - تقديم حواجز ضريبية في المجال الرياضي - تدعيم وتبني الرعاية الرياضية في كافة اللعب الرياضية. - الاستثمار في البنية التحتية الرياضية . - خصخصة الناديه الرياضية - تشجيع واقع السياحة الرياضية - تعظيم الاثر الاقتصادي للرياضة - توفير فرص عمل للخرجين والعاطلين عن العمل 	الاجراءات التنفيذية
<ul style="list-style-type: none"> - مجلس الاعمال الرياضية - المجلس الاستشاري 	القائم على التنفيذ

في خطوة للمستقبل اطلق برنامجاً يؤسس لمستقبل العمل الرياضي من خلال تأهيل الشباب أكاديمياً، وتكريس دراسة التخصصات المرتبطة بالرياضة، كأحد أهم الأدوات التي تسهم في تعزيز مكانة العراق رياضياً على مختلف الأصعدة.

وتتضمن البرنامج ١٣ تخصصاً هي: "الإدارة الرياضية، التسويق الرياضي، الصحافة الرياضية، التدريب والتطوير الرياضي، الطب الرياضي، العلاج الطبيعي الرياضي، علم النفس الرياضي، علم الحركة، إدارة الأعمال الرياضية، القانون الرياضي، السياسة الرياضية، إدارة المنشآت الرياضية، والتجارة الرياضية لغرض استقطاب الخريجين في "مجال سوق العمل".

